المحاضرة الثّالثة: الجملة الاسمية وأنماطها.

المرجع:الجملة الاسمية، لـ: علي أبو المكارم.

إضاءة:

يستخدم مصطلح "الجملة الاسمية" فى التراث النحوى للإشارة إلى أنواع متعددة من الجملة العربية، تجتمع معًا فى أنه يتصدرها الاسم مع وقوعه ركنًا إسناديًّا فيها، ومقتضى هذا التصور الذى يشيع بين النحاة أنه لا عبرة فى التصدر بالعناصر غير الإسنادية التى لا تقع ركناً من أركان الجملة، سواء أكانت أسماء أم أفعالا أم حروفا.

ومما يصدق عليه هذا التحديد قول الله تعالى: ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ [1] ، وقوله سبحانه: ﴿ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[3]، وقوله: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۘ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ [4]. ففى جميع هذه الآيات تقدم اسم، وقد وقع مسنداً إليه فى الجملة، ولم يمنع من اعتباره متقدما سبق (إن) أو (كان) – كما فى الآية الأخيرة – وهكذا تعد هذه الجمل عند النحاة اسمية.

من ناحية أخرى يمكن أن يتقدم الاسم فى الجملة دون أن تعد اسمية عند النحاة، وذلك إذا لم يقع الاسم طرفا إسناديا فيها، فالجمل فى نحو قول الله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[5]، وقوله: ﴿ فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[6]، وقوله: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[1]، وقوله: ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ ﴾[2]، وقوله: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[3] ليست اسمية برغم تصدر الأسماء فيها، إذ التصدر هنا ظاهرى لا يعتد به، فإن التصدر الحقيقى مشروط بوقوع المتصدر طرفا إسناديا فى الجملة.

وتتكون الجملة الاسمية عند النحاة من: مبتدأ وخبر، أو مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر، أو ما كان أصله المبتدأ أو الخبر، وبذلك تكون الجملة الاسمية عند النحاه إطاراً يضم فى حقيقته أنماطاً متنوعة الصياغة والمكونات، مختلفة الروابط والعلاقات، على النحو الآتى:

اولا – جملة مكونة من مبتدأ وخبر:

١- مبتدأ + خبر مفرد [٤] جامد.

٢- مبتدأ + خبر مفرد مشتق.

٣- مبتدأ + خبر (جملة) أى تركيب إسنادى.

٤- مبتدأ + خبر (شبه جملة) أى ظرف أو جار ومجرور.

٥- خبر مفرد جامد + مبتدأ.

٦- خبر مفرد مشتق + مبتدأ.

٧- خبر (جملة) + مبتدأ.

٨- خبر (شبه جملة) + مبتدأ.

ثانياً: جملة مكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر:

١- أداة نفى أو شبهه + وصف مشتق مفرد[٥] + فاعل مثنى أو جمع.

٢- أداة نفى أو شبهه + وصف شبيه بالمشتق مفرد[٦] + فاعل مثنى أو جمع.

٣- أداة نفى أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل مثنى او جمع.

ثالثاً – جملة مكونة مما كان أصله المبتدأ والخبر:

١- أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ + ما كان أصله الخبر.

٢- أداة نسخ + ما كان أصله الخبر + ما كان أصله المبتدأ.

٣- ما كان أصله الخبر + أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ.

٤- ما كان أصله المبتدأ + أداة نسخ + ما كان أصله الخبر.

رابعاً: جملة متعددة الاحتمالات:

يجوز اعتبارها مكونة من مبتدأ وخبر، كما يجوز اعتبارها مكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر.

١- أداة نفى أو شبهه + وصف مشتق مفرد + فاعل (أو مبتدأ) مفرد.

٢- أداة نفى أو شبهه + وصف شبيه بالمشتق مفرد + فاعل (أو مبتدأ) مفرد.

٣- أداة نفى أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل (أو مبتدأ) مفرد.

والتحليل العلمى يؤكد وجود نوع متميز من الجملة العربية يمكن أن يصطلح عليه بالفعل بالجملة الاسمية، ولكنه – من ناحية أخرى – يفرض ضرورة تحديد مدلول هذا المصطلح على نحو مغاير نسبيا لما شاع الأخذ به فى التراث النحوى، أخذاً بمعطيات مجموعة الأسس والاعتبارات الواجب مراعاتها، تلك التى سبق تفصيلها[1]، وذلك حتى يمكن أن يتصف تحديد أنواع الجملة بالصفات الضرورية اللازمة لصحتها وهى[2]:

١- وحدة النسق فى التقسيم.

٢- الاتساق بين عناصر كل قسيم.

٣- تقابل الأقسام وعدم تداخلها فيما بينها.

٤- التكامل بين الأقسام فى التعبير عن الواقع اللغوى.

ووفقاً لذلك فإنه يجب أن نمضى فى التمييز بين الجملة لمكونة من مبتدأ وخبر وتلك التى تتكون من مبتدأ ومرفوع يسد مسد الخبر إلى غايته، كما يجب أن نأخذ بمقتضى التفرقة القائمة بين الخبر المفرد أو (الجملة) من ناحية والخبر شبه الجملة من ناحية أخرى من حيث ضرورة التطابق العددى والنوعى فى أولهما وانعدام هذا التطابق فى ثانيهما، ومن ثم نضع الجملة الأولى المكونة من مبتدأ ومرفوع يسد مسد الخبر فى نطاق نوع مستقل من الجملة العربية، يمكن أن يصطلح عليه – كما أشرنا من قبل – "بالجملة الوصفية". كما نضع الجملة الثانية التى يكون خبرها ظرفا أو جارا أو مجرورا فى إطار نوع مستقل أيضاً من أنواع الجملة العربية، هى "الجملة الظرفية". وهكذا نقصر مدلول "الجملة الاسمية، على ما كان المسند فيها واحداً من ثلاثة:

١- الاسم الجامد غير المشتق.

٢- الاسم المشتق الذى لا يصح كونه رافعا للمسند إليه.

٣- التركيب الإسنادى، أو ما يصطلح عليه فى التراث النحوى "بالجملة".

وتتكون الجملة الاسمية من طرفين أساسيين – شأنها شأن سائر الجمل فى العربية على

ولقد كان هذا التنوع فى الأشكال النمطية المكونة للجملة الاسمية واختلاف العلاقات القائمة بين عناصرها وأطرافها سبباً فى قيام النحاة بمحاولة إعادة تصنيف هذه الأشكال بغية تحقيق قدر من التماثل بين المجموعات المتميزة فيها، فقالوا بعدد من التقسيمات الضرورية لتوحيد النسق فى الأقسام واطراد العلاقات الرابطة بين مكوناتها ومن ثم قسموها باعتبار المبتدأ إلى: ما له خبر، وما ليس له خبر، وما يصلح لكيهما. وبحسب الخبر إلى ما كان مفرداً، وما كان جملة، وما ألحق بأحدهما. ومن حيث المرفوع الذى يسد مسد الخبر إلى ما وقع فاعلا، وما وقع نائبا عن الفاعل. ثم من جهة العلاقات السياقية إلى جملة أصلية أى مطلقة لم يلحقها النسخ، وأخرى محولة أو مقيدة أى منسوخة. وكذلك من منطلق ما يتصل بالتطابق بين أطرافها إلى جملة وأجبة التطابق، وأخرى ممتنعة، وثالثة جائزة الوجهين. وأخيراً من ناحية الترتيب بين هذه الأطراف إلى جملة واجبة الترتيب وأخرى جائزته.

ووفقاً لذلك فإنه يجب أن نمضى فى التمييز بين الجملة لمكونة من مبتدأ وخبر وتلك التى تتكون من مبتدأ ومرفوع يسد مسد الخبر إلى غايته، كما يجب أن نأخذ بمقتضى التفرقة القائمة بين الخبر المفرد أو (الجملة) من ناحية والخبر شبه الجملة من ناحية أخرى من حيث ضرورة التطابق العددى والنوعى فى أولهما وانعدام هذا التطابق فى ثانيهما، ومن ثم نضع الجملة الأولى المكونة من مبتدأ ومرفوع يسد مسد الخبر فى نطاق نوع مستقل من الجملة العربية، يمكن أن يصطلح عليه – كما أشرنا من قبل – "بالجملة الوصفية". كما نضع الجملة الثانية التى يكون خبرها ظرفا أو جارا أو مجرورا فى إطار نوع مستقل أيضاً من أنواع الجملة العربية، هى "الجملة الظرفية". وهكذا نقصر مدلول "الجملة الاسمية، على ما كان المسند فيها واحداً من ثلاثة:

١- الاسم الجامد غير المشتق.

٢- الاسم المشتق الذى لا يصح كونه رافعا للمسند إليه.

٣- التركيب الإسنادى، أو ما يصطلح عليه فى التراث النحوى "بالجملة".